

السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2014.

أ. حاجي سمية- جامعة محمد خيضر-بسكرة

أ. د. مفتاح صالح- جامعة محمد خيضر-بسكرة

Résumé:

Permettez-nous d'étudier, donnant une image claire de la relation entre la politique monétaire, et le déséquilibre dans l'équilibre de la balance des paiements algérienne, avec entourant les perceptions du public sur la politique monétaire, la balance des paiements, puisque le statut de toute économie, vous savez peut-être des circonstances différentes selon les objectifs prévus par la politique monétaire de part, et mettre en évidence l'efficacité de cette politique dans les variables monétaires sur l'autre contrôle de la main, et les objectifs de cette étude est de montrer les problèmes dans la balance des paiements algérienne, et le rôle de la politique monétaire et sa position dans l'économie algérienne.

Mots clés: balance des paiements, la politique monétaire, la balance commerciale, la stabilité économique, politique économique

ملخص:

تسمح لنا هذه الدراسة، بإعطاء صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين السياسة النقدية ، والاختلال في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، مع توضيح المفاهيم العامة للسياسة النقدية وميزان المدفوعات، حيث ان وضعية اي اقتصاد ما، قد تعرف ظروفًا مختلفة تبعًا للأهداف المتوخاة من قبل السياسة النقدية من جهة، وابرار مدى فعالية هذه السياسة في التحكم بالمتغيرات النقدية من جهة اخرى، ومن اهداف هذه الدراسة هو اظهار مواطن الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري، ودور السياسة النقدية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، السياسة النقدية، الميزان التجاري، الاستقرار الاقتصادي، السياسة الاقتصادية.

تمهيد:

ان الحفاظ على التوازن الخارجي، يعتبر من اهم الأهداف الاقتصادية الاساسية التي تسعى اي دولة جاهدة الى تحقيقها، حيث اذا حدث اختلال في ميزان المدفوعات لدولة ما، مكن تعويض ذلك لكفالة التوازن الحسابي عن طريق العمليات المتوازنة. حيث يعد وجود الاختلال في ميزان المدفوعات من اهم المؤشرات الاقتصادية خطيرة على الاقتصاد الوطني، لما له من اهمية تتعلق بمركز الدولة في المعاملات الاقتصادية الدولية، لا سيما في حالة حدوث عجز، فانه تتدخل السلطات من اجل احداث توازن في هذا الميزان، وذلك باستخدام مجموعة من الاجراءات الاقتصادية التصحيحية، دون الحاق اضرار بالاقتصاد الوطني.

ميزان المدفوعات يعتبر ظاهرة نقدية، بمعنى ان العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها، هي المسؤولة عن انتاج هذه الاختلالات، فعند زيادة العرض النقدي مقارنة بالطلب، فانه الافراد يلجؤون لزيادة الطلب على السلع والخدمات، ولان الدول النامية تتسم بضعف مرونة الجهاز الانتاجي وضيق نطاق سوق المال، هنا يتوجه الافراد لشراء السلع المعدة للتصدير، مما يؤدي لانخفاض الصادرات وزيادة الواردات، فضلا عن الاقبال على الاستثمار في الاوراق المالية الاجنبية، مما يترتب عليه في ميزان المدفوعات. هذا الاخير (العجز) يمكن معالجته بالعديد من الاساليب والطرق، منها تطبيق السياسة النقدية، وللتعرف على هذه الطريقة يمكن طرح التساؤل التالي:

- الاشكالية: ما مدى فعالية السياسة النقدية الجزائرية في علاج الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري؟
وللإجابة على هذا التساؤل، فإننا سنعالج الموضوع في النقاط التالية:

- ✓ مفاهيم حول ماهية السياسة النقدية.
- ✓ مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.
- ✓ نمذجة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري.

الجزء الاول: مفاهيم حول ماهية السياسة النقدية :

سنطرح من خلال هذا العرض مجموعة من المفاهيم العامة، التي نتناول موضوع السياسة النقدية:

اولا: مفهوم السياسة النقدية: السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والاجراءات النقدية، بصرف النظر عما اذا كانت اهدافها نقدية او غير نقدية، وكذلك جميع الاجراءات غير النقدية، التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي:

ان اي تعريف شامل وكاف للسياسة النقدية، لا بد ان يضم مجموعة من العناصر، منها:¹

1- الاجراءات والاعمال التي تقوم بها السلطات النقدية: هذا يعني ان السياسة النقدية تختلف عن النظري النقدية، فالأولى هي مجموعة الاجراءات والتدابير العملية، التي تقوم بها السلطات النقدية

المتمثلة في البنك المركزي، وذلك لحل مشاكل اقتصادية. اما النظرية النقدية فهي تهتم بمحاولة تفسير تلك الظواهر الاقتصادية وتبيان طرق معالجتها، فنظرتها للمشكلة الاقتصادية، نظرة علمية مجردة في ظروف معينة، فتوصي بما ينبغي ان يكون عليه النظام الاقتصادي.

2- تستعمل الاجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية والتأثير في سلوك الاعوان المصرفيين وغير المصرفيين: يعني ان وسائل عمل السلطات النقدية، تستطيع ان تؤدي اما رقابة مباشرة من طرف السلطات للمتغيرات النقدية(القرض، الصرف، الفائدة)، واما تدخلات في سوق المال لغرض التأثير في خلق النقود لمؤسسات القرض(عرض النقود)، وسلوك الاعوان غير الماليين من ناحية التمويل وحياسة السيولة.

3- تهدف السياسة النقدية الى تحقيق اهداف تحددها السلطات النقدية: هذا يؤول الى ان للسياسة النقدية اهداف تسعى لتحقيقها، ولابد من التفرقة بين الاهداف الوسيطة لها والاهداف النهائية، حيث ان الاهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية، والمرتبطة بشكل كاف بالاهداف النهائية، وهذه الاخيرة التي تتأثر فعليا بالمتغيرات النقدية، ونميز هنا بين الاهداف النهائية للتوازن الداخلي كمكافحة التضخم، واهداف نهائية للتوازن الخارجي وهي استقرار سعر صرف العملة الوطني.

ثانيا: اهداف السياسة النقدية، وادواتها:

1- الاهداف النهائية للسياسة النقدية: هناك اتفاق واسع على ان الاهداف الرئيسية، والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام، والسياسة النقدية بشكل خاص، هي:²

أ- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ب- العمالة الكاملة.

ت- تحقيق معدل نمو عال.

ث- توازن ميزان المدفوعات.

وطراً تطور على هذه الاهداف، بحيث قيل 1929(ازمة الكساد)، كان هدف السياسة النقدية المطبقة من طرف السلطات النقدية، هو تحقيق استقرار الاسعار ومكافحة التضخم، لكن كينز جاء بسياسة مغايرة وهي السياسة المالية، حيث ظهر هدف اخر للسياسة النقدية، وهو تحقيق العمالة الكاملة، ومع منتصف خمسينات القرن الماضي، ظهر هدف تحقيق معدل عال من النمو، وتلاه الهدف الرابع وهو توازن ميزان المدفوعات، والشكل الموالي(المربع السحري لكالدور) يوضح مخطط لأهداف السياسة النقدية.³

بعد تسليط الضوء، على اهداف المربع السحري، والتي تمثل الاهداف النهائية للسياسة النقدية، نعدم الى طرح اشكالية التعارض بين اهدافها، فالعلاقة بين استقرار الاسعار والتوظيف الكامل، هي احدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت، فزيادة التشغيل

تؤدي الى رفع الاسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة التشغيل تؤدي الى رفع الاسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الاسعار، وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الاخرى، ويزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، الا ان ذلك سيؤدي الى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الاسعار المحلية، وهكذا يمكن ان يؤدي التوظيف الكامل، الى رفع مستويات الاسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات.

اما العلاقة بين النمو واستقرار الاسعار فهي واحدة من اكثر العلاقات جدلا، فهناك من يؤكد ان النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الاسعار، في حين يرى البعض ان التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، اما من منظور البعض الاخر (موقف وسط)، فان التضخم لا يساعد على تحقيق معدل اسرع للنمو الا انه يكون ملازما له.⁴

2- ادوات السياسة النقدية: تظهر القوة الاساسية للسلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي في قدرتها، على زيادة او انقاص حجم النقود، لدى الجهاز المصرفي، وكذلك في المجتمع وذلك عن طريق الاعتماد على مختلف الادوات والوسائل والاساليب الفنية للسياسة النقدية، وتتمثل هذه الادوات في:⁵

أ- **الرقابة الغير مباشرة:** وتتمثل في الادوات والوسائل، التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة، وذلك بصفة غير مباشرة، عن طريق التأثير على كمية او حجم الائتمان بصرف النظر عن وجوه الاستعمال، التي يراد توجيهه اليها. ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله الى ذلك عن طريق التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي، مع ما يترتب على ذلك بطريق غير مباشر على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها.⁶ وتعتمد هذه الطريقة على الادوات التقليدية للسياسة النقدية وهي تشمل:⁷

✓ **سعر اعادة الخصم (سعر البنك):** هو الذي يقاضاه البنك المركزي، مقابل اعادة خصم الاوراق التجارية (المخصومة لديه)، واذون الخزينة الموجودة لدى البنوك التجارية لزيادة نسبة السيولة لديها. و يستخدم البنك المركزي، هذه السياسة كوسيلة غير مباشرة، وهو اقدم اسلوب مارسه البنوك، فاستخدم من طرف بنك انجليز 1839، حيث عن طريقه يستطيع البنك المركزي التحكم في كمية النقود المتداولة.

ففي حالات التضخم، يقوم البنك المركزي برفع سعر اعادة الخصم، الامر الذي يجعل تكلفة الاقتراض منه مرتفعة، فتقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم، فيقل الطلب على السيولة بخصم الاوراق التجارية، ويحتفظ العملاء بأوراقهم نظرا لارتفاع تكلفة الخصم، وبهذا تنخفض قدرة البنوك على

توليد النقود، والنتيجة ينخفض حجم الائتمان المصرفي، وحجم الكتلة النقدية على مستوى الاقتصاد الوطني. لكن في حالة اتباع سياسة انكماشية من قبل البنك المركزي (للتأثير على حجم الارصدة لدى البنوك التجاري)، فان البنوك التجارية تحجم عن خصم الاوراق التجارية والاذون الحكومية نظرا لرفع سعر اعادة الخصم، وبالتالي انخفاض درجة السيولة وانخفاض مقدرتها الائتمانية، ونقل الودائع، ثم يقل عرض النقود. وبالتالي فهذه الاداة تكون فعالة اكثر في اقتصاد روي يقوم على اسواق نقدية متطورة، ترتفع فيها نسبة التعامل بالأوراق التجارية والاذون الحكومية، والاسهم والسندات، الخ، ما يجعل دور هذه الاداة غير مجد في الاسواق النقدية النامية.

✓ **نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (الالزامي):** يلزم البنك المركزي كبنك للبنوك، البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي الودائع المتوفرة لديها كاحتياطي نقدي قانوني إجباري، ويحدد القانون الحد الأدنى لهذه النسبة التي تشكل احتياطيا يحتفظ به البنك المركزي، الذي له سلطة كبيرة في تغيير هذه النسبة بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية السائدة، فليجأ مثلا في حالة التضخم والتوسع الاقتصادي إلى رفع هذه النسبة مما يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي بصورة تقلل من قدرة البنوك على التوسع الكبير في منح الائتمان، كما يقوم بخفض هذه النسبة في حالات الركود والكساد مما يشجع البنوك التجارية على زيادة حجم الاقتراض والائتمان الممنوح بشكل يحدث انتعاشا اقتصاديا... نتيجة لزيادة وسائل الدفع وزيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية.

وهناك انتقادات كبيرة لهذه الاداة، ورغم ذلك فإنها تعتبر افضل وسائل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان، خاصة في الاقتصادات النامية لان تطبيقها اقل كلفة.

✓ **عمليات السوق المفتوحة:** تتمثل اصطلاحا في عمليات البيع والشراء المباشرة، التي يقوم بها البنك المركزي للاسهم، والاوراق المالية بصفة عامة في السوق المالية، والسندات والاوراق التجارية والاذونات الحكومية في السوق النقدية. بغرض التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، والتحكم في حجم السيولة لدى الافراد والمؤسسات، هذا كله من اجل التحكم في حجم النقود المتداولة والتأثير على حركية النشاط الاقتصادي.

ففي حالة التوسع الاقتصادي، الذي يترافق مع تزايد حدة التضخم، فان البنك المركزي يقلل من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، عن طريق خفض كمية الاموال المتداولة، وذلك بواسطة عمليات بيع الاسهم والسندات والاذونات والاوراق التجارية، مما يؤدي لانخفاض النقود المتداولة وبالتالي تنخفض الارصدة النقدية لدى البنوك التجارية، ومن ثم ضعف قدرتها الائتمانية وينخفض بذلك العرض النقدي. والعكس صحيح في حالة الانكماش، حيث تقوم بشراء الاسهم والسندات، الخ من الاوراق التجارية، بهدف زيادة الارصدة النقدية للبنوك التجارية وبالتالي زيادة السيولة لدى الافراد.

عملية السوق المفتوحة لها تأثير على اسعار الفائدة، حيث عند بيع الاوراق المالية فان اسعار الفائدة تنخفض، والعكس في حالة الشراء، وهذا ما يؤدي الى التأثير في اتجاهات الاستثمار بالاقتصاد الوطني.

اداة او سياسة السوق المفتوحة تتطلب وجود اسواق مالية ونقدية ذات درجة كفاءة عالية من التنظيم والتقدم، ومن المعلوم بان البلدان النامية تفقد لمثل هاته الاسواق، الامر الذي يضعف موضوعيا من فعاليتها في النشاط الاقتصادي المتنامي.

✓ **آلية استرجاع السيولة بالمناقصة:** تعتبر الية استرجاع السيولة من طرف بنك الجزائر، احدى التقنيات التي استحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة، ودخلت هذه الالية حيز التنفيذ منذ افريل 2002، حيث تعتمد على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، وتضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة او لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على اساس فترة الاستحقاق ($n/360$)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.

تعتبر هذه الالية اسلوبا مماثلا لألية المزايدات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من 1995، من اجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزا في السيولة، غير ان افراط السيولة التي اصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد 2001، دفعت بنك الجزائر الى استخدام الاسلوب ذاته، لكن بعكس الاطراف اذ يمثل الطرف المقترض(البنك المركزي) والبنوك التجارية الجزائرية هي المقرض. وتظهر مرونة هذه الاداة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الاجباري.⁸

ب- **الرقابة الكيفية والمباشرة:** استعملت هذه الاداة في الكثير من الدول النامية، فيما يتعلق بالرقابة الكيفية على الائتمان وخاصة تأطير القرض، فيراقب البنك المركزي توزيع الائتمان وتوجيهه بين مختلف القطاعات التي تكون الاقتصاد، كما يتم تخصيص الموارد المالية لبعض القطاعات، التي تؤدي لتحقيق التنمية، وخاصة قطاعات التصدير والفلاحة والصناعة وذلك باستعمال الاساليب الانتقائية للقرض.⁹

وللرقابة النوعية على الائتمان، اهمية خاصة في البلدان الاخذة في النمو، نظرا لندرة راس المال التي تتميز بها، وميل البنوك في معظمها لتوظيف اموالها في تمويل التجارة الخارجية والعقارية، مع تقليل تزويد باقي القطاعات الاخرى بالتمويل اللازم، ولا سيما الأجل الطويلة او المتوسطة، ويجب على السياسة النقدية في البلدان النامية ان تقوم بأمرين اساسيين، هما:¹⁰

- 1- تحديد سعر الفائدة عند المستوى اللازم لرفع الطلب على اموال الاستثمار.
- 2- تحديد الكمية النقدية عند المستوى اللازم لاستمرار عملية النمو دون احداث التضخم، اي توفير نقدية متوازنة مع الاقتصاد السلعي، غير ان عمل البنوك المركزية في هذه البلدان، يتم داخل مناخ اقتصادي مالي نامي.

الجزء الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات:

اولا: مفهوم ميزان المدفوعات:

1- التعريف تعريف صندوق النقد الدولي: في سنة 1977، قدم صندوق النقد الدولي في مؤلف

شهير صدر عنه باسم Manuel de la Balances des Paiements. تعريفا لميزان المدفوعات مفاده ان

ميزان المدفوعات، هو مجموعة من الحسابات التي تهتم ضمن فترة زمنية بتسجيل نظامي لما يلي:¹¹

أ- الصفقات الواقعة على السلع والخدمات، بالإضافة الى المداخيل التي يجري تبادلها، بين الاقتصاد الداخلي لبلد ما وسائر بلدان العالم.

ب- عمليات تحويل الملكية وباقي التغيرات في الاصول، بالذهب النقدي العائد للاقتصاد المذكور، وفي الاصول بحقوق السحب الخاصة، اضافة الى التسليفات المالية التي يسدها هذا الاقتصاد الى الخارج، والالتزامات المالية التي تترتب على ذلك ازاء الخارج.

ت- قيود 'التحويلات دون مقابل' و 'التحويلات بمقابل'، المخصصة من وجهة النظر المحاسبية لموازنة الصفقات والتغيرات المشار اليها اعلاه، التي لا تتوازن عكسيا.

2- التعريف الثاني: ميزان المدفوعات لبلد هو كشف احصائي يوضع في فترات منتظمة، الهدف

منه تصوير بشكل حسابي مجموع تدفقات الاصول الحقيقية المالية والنقدية، بين المقيمين لاقتصاد وطني وغير المقيمين، خلال فترة محددة.¹²

ثانيا: اهمية ميزان المدفوعات: تعكس بيانات ميزان المدفوعات ودلالاتها الخاصة، التي تعبر عن

الاحوال الاقتصادية للبلد، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تعطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فان

تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية مسألة حيوية للاقتصاد، للأسباب التالية:¹³

1- يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة: هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد،

وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من

الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف والتكاليف. .

الخ.

2- يظهر القوى المحددة لسعر الصرف: ان ميزان المدفوعات يعكس العرض والطلب على العملات

الاجنبية، ويبين اثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، من حيث حجم المبادلات

ونوع السلعة المتبادلة، الشيء الذي يؤدي لمتابعة ومعرفة مدى تطور البنين الاقتصادي للدولة، ونتائج سياساتها الاقتصادية.

3- يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: يشكل ميزان المدفوعات، أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي، او عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات، والاشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة.

4- يقيس الوضع الخارجي للدولة: المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي، هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

5- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات: تتعلق بالمبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير، او تلك التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات.

ثالثا: هيكل ميزان المدفوعات: يضم مجموعة معتبرة من الحسابات، منها:

1- الحساب الجاري: ويضم الميزان التجاري وميزان الخدمات، وخدمات التحويلات من جانب واحد:

أ- الميزان التجاري: ويشمل الصادرات و واردات الدولة من السلع فقط، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع اصطلاحا بميزان العمليات المنظورة.¹⁴

ب- ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية، ويسمى بحساب او ميزان المعاملات غير المنظورة، وتسجل فيه صادرات و واردات الخدمات (النقل، الملاحة، السياحة، التعليم والبعثات الدبلوماسية والعسكرية، ومدفوعات الفوائد على القروض الاجنبية، وارباح الاستثمارات الاجنبية في الداخل)، وتقيد هذه الخدمات عن طريق تسجيل الخدمات التي قدمت من مواطنين للأجانب، وهذا في الجانب الدائن، لأنه ينتج عنها دخول لأموال اجنبية للدولة، اما الخدمات التي قدمت الى المواطنين من اجانب، فإنها تقيد في الجانب المدين، لأنها تؤدي لزيادة مدفوعات الدولة الى الخارج، اما عائدات استثمارات رؤوس الاموال في الخارج، فتسجل في جانب الحقوق بالنسبة للدولة المصدرة لراس المال وفي الجانب الدائن بالنسبة للدولة المستوردة لراس المال.¹⁵

2- حسابات التحويلات من جانب واحد: يقصد بها الرواتب والاجور والتعويضات والمكافآت، التي يتقاضاها المواطنون المهاجرون الذين يعملون في الارح، والعمال الاجانب العاملون في بلد ما، وتسجل قيمة هذا العائد، في بند التحويلات الرأسمالية من جانب واحد مثل الهيئات والتبرعات والمساعدات والتعويضات والاموال التي يرسلها المهاجرون الى بلدهم، واصبح عائد هذا العنصر يشكل موردا اساسيا

للعملة الاجنبية في العديد من الدول كإسبانيا، البرتغال، مصر، لبنان... الخ¹⁶، والفرق بين هذه المعاملات والمعاملات الاخرى في ميزان المدفوعات، انها تتم من طرف واحد، حيث لا يترتب على الطرف الثاني فيها اي التزام مقابل، ويخضع تسجيل هذه العمليات في الميزان، من حيث الدائنية والمديونية الى نفس القاعدة. اي ان كل عملية تؤدي الى حصول البلد على ايرادات نقدية (اجنبية) تسجل في الجانب الدائن، وكل عملية تؤدي الى خروج نقد اجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين¹⁷.

والتحويلات بدون مقابل، تشمل التحويلات التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقية عينية او موارد مالية من والى الخارج، دون اقتضاء مقابل او عوض في الحال، وهي نوعان:¹⁸

أ- **تحويلات خاصة:** تشمل الهدايا والهبات والاعانات والتبرعات (عينية ونقدية)، والمقدمة او المستلمة من الافراد والمؤسسات الخاصة (دينية، ثقافية، خيرية... الخ).

ب- **تحويلات رسمية:** تشمل المعاشات والمنح والتعويضات (نقدية او عينية)، والمقدمة او المستلمة من الحكومات، مثل المنح التي تقدم لتعزيب برنامج للتنمية الاقتصادية، او الاغاثة من الكوارث الطبيعية... الخ.

3- **حساب راس المال:** يسجل في هذا الحساب التدفقات الرأسمالية الوافدة الى البلد والخارجة منه، والمتمثلة في استثمارات مباشرة او اسهم او سندات او اذون خزنة، او اية اوراق مالية اخرى¹⁹. وحساب حركة رؤوس الاموال تشمل على معاملات راس المال الخاصة بالقطاع غير النقدي، وهي المعاملات التي تقوم بها افراد او مؤسسات غير مصرفية من استثمارات خاصة مباشرة تقع في دولة معينة، ويشمل هذا الحساب:²⁰

أ- **رؤوس الاموال طويلة الاجل:** وهي التي تتجاوز مدتها السنة، كالقروض طويلة الاجل، والاستثمارات المباشرة، والاوراق المالية (اسهم وسندات)، من خلال بيعها وشرائها من الخارج.

ب- **رؤوس الاموال قصيرة الاجل:** والتي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الاجنبية والاوراق المالية قصيرة الاجل، والقروض قصيرة الاجل... الخ.

4- **حسابات التسويات الرسمية:** يسجل صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية في اي سنة من السنوات، وذلك بغرض اجراء التسوية الحسابية لصافي العجز او الفائض، في ميزان المدفوعات، ويقصد بالعجز هو العجز الاقتصادي، لان ميزان المدفوعات عادة ما يحقق التوازن المحاسبي²¹.

تسعى الحكومات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وهناك نوعين من التوازنات:²²

أ- **التوازن المحاسبي:** يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج، وهذا يعني ان كل معاملة يكون فيها طرفان، احدهما دائن والآخر مدين، ولكي يحدث التوازن يجب توازن الطرفين محاسبيا.

ب- **التوازن الاقتصادي:** تركيز النظر في الحسابات التي يشتمل عليها ميزان المدفوعات، وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة، أي توازن كل حساب على حدى، كتوازن الحساب الجاري على سبيل المثال.

رابعا: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات:

1- **التضخم:** يؤدي بدوره لارتفاع الاسعار المحلية، التي تصبح اعلى نسبيا مقارنة بالأسعار العالمية، ما يجعل الصادرات تنخفض وتزداد الواردات في نفس الوقت، نظرا لكون ان اسعار السلع الاجنبية تصبح اكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع اسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الاجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.²³

2- **الاختلاف في سعر الفائدة:** يبدي التغير في سعر الفائدة، اثرا على حركة رؤوس الاموال ويؤدي ارتفاع اسعار الفائدة في الداخل، الى تدفق رؤوس الاموال الى البلد، بهدف استثمارها في امتلاك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يردي انخفاض سعر الفائدة لخروج رؤوس الاموال من الدولة، ويعود السبب في ذلك ان المراكز المالية العالمية الاخرى، تصبح اكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل راس المال الى المراكز المالية التي يرفع فيها سعر الفائدة العام، للاستفادة للفرق بين السعرين.²⁴

3- **معدل نمو الناتج المحلي:** يمثل الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية، او هو القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة بالسنة، اي انه هو الدخل المكتسب، الذي يحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الانتاج التي ساهمت في انتاجه في الداخل، سواء كانت وطنية او اجنبية لا تميز بينها، وزيادة الدخل في الدولة يؤدي لزيادة الطلب على الواردات، والعكس (الانخفاض يؤدي لتراجع الطلب على الواردات).²⁵

4- **سعر الصرف والعرض والطلب على العملة:** لميزان المدفوعات، علاقة وثيقة بالعرض والطلب على العملة وبين سعر صرفها، حيث ان زيادة كمية المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها، تؤدي لانخفاض سعرها. بمعنى انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الاخرى، مما يترتب عليه حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها، خاصة وان تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤدي الى زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها)، ونقص في حجم الواردات (نقص في عرض العملة المحلية).²⁶

لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات الجارية، وهبوط قيمة العملة (سعر الصرف)، حيث ان هناك امكانية زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية، بأسباب لا تتعلق بتجارة السلع والخدمات، فتحركات راس المال قد تكون مصدرا لعرض العملة الوطنية، وطلبها في

سوق العملات الدولية. ففي حالة رغبة الاجانب في الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني، يلجأ المواطنون الى الحصول على العملات الاجنبية.

خامسا: طريقة القيد في ميزان المدفوعات: يقوم النظام المحاسبي للقيد المزدوج، بقيد قيمة اية معاملة ذات جانبيين، عن طريق اثنين من القيود المنفصلة المتكافئة، هما قيد مدين وقيد دائن، وينتج عن ذلك ان مجموع القيم المطلقة للقيود المدينة، يعادل مجموع قيم جميع القيود الدائنة، وحيث ان نظام ميزان المدفوعات، يشبه اي نظام محاسبي يستند على القيد المزدوج، بمعنى ان كل عملية ينتج عنها اثنان من القيود التي تسجل في حسابات ميزان المدفوعات، هما²⁷:

1- القيد المدين: يسجل العملية التي تتجم عن قيام مواطني الدولة بعمل مدفوعات للخارج.

2- القيد الدائن: يسجل المعاملة التي يترتب عليها، حصول مواطني الدولة على مدفوعات من الخارج، وتكون اشارة القيد الدائن موجبة في حسابات ميزان المدفوعات، والعكس صحيح بالنسبة للقيد المدين.

كل معاملة اقتصادية دولية، تؤثر اما في الجانب الدائن او المدين لميزان المدفوعات لقطر ما، لكن في كل مرة تسجل فيها صفقة في الجانب الدائن او المدين، يتم تسجيلها ايضا بكتابة موازنة في الجانب الدائن او المدين برصيد او قيمة متساوية، هذا المبدأ يعرف في المحاسبة بمبدأ القيد المزدوج، وهنا يكون هناك جانبيين لأي عملية تسجيل المعاملات على المستوى الدولي، هما:²⁸

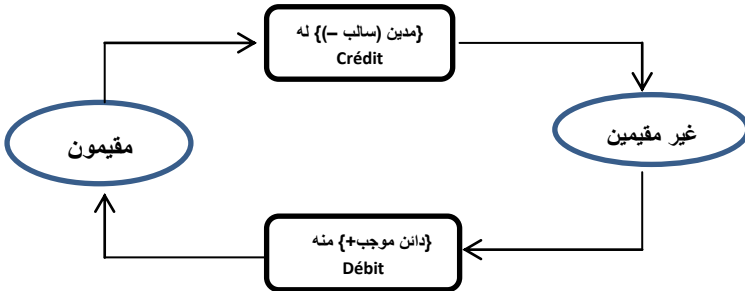
1- جانب اول: هو تدفق سلعي (سلع، خدمات، اصول).

2- جانب ثاني: هو تحويل النقود مقابل هذه السلع والاصول المتدفقة.

وإذا ما نظرنا الى ميزان المدفوعات، من زاوية المحاسبة المزدوجة، فهو كناية عن حساب تدون فيه كافة عمليات البيع، بما فيها بيع الاصول من قبل المقيمين وغير المقيمين، وذلك بغض النظر عن نماذج الاصول موضوع البيع (بضائع، اسهم... الخ). وجميع عمليات الشراء كذلك، منها حيازة كافة نماذج الاصول التي يجريها المقيمون مع غير المقيمين.

وفيما يلي، شكل مبسط يشرح طريقة القيد المزدوج (قيد التدفقات) في ميزان المدفوعات لأي

دولة على حد سواء:



شكل رقم (2): قيد التدفقات في ميزان المدفوعات

المصدر: وسام ملاك، مرجع سابق، ص 40.

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي-العدد التاسع-المجلد الاوّل)

من هذا فانه يتوجب تطبيق هذه القاعدة على كافة نماذج الأصول، فتسديد العملات الصعبة للخارج بواسطة احد المقيمين يدون في الجانب المدين، لأنه يترتب على ذلك عملية بيع الأصول النقدية ، كذلك بيع لسهم أو سند معين من قبل مقيم ، لان البيع وقع على أصل مالي ، في المقابل حيازة العملات الصعبة بواسطة احد المقيمين تدون في جانب الدائن ، كذلك شراء أسهم معينة للمقيمين من عند غير المقيمين يدون كذلك في جانب الدائن²⁹.

✚ **مفهوم الاختلال:** فهو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص المديونية عن الدائنية في المدفوعات المستقلة، ولا ينتج عن مجموع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات توازنا حقيقيا بهذا المعنى في نهاية سنة الحساب، بل من المنطقي حدوث اختلال من سنة لأخرى بين جانبي الميزان تارة بالزيادة او بالنقصان³⁰.

الجزء الثالث: نمذجة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري:

سنحاول من خلال الدراسة الاقتصادية القياسية، وضع نموذج لميزان المدفوعات الجزائري، وذلك من خلال الاخذ بتطورات رصيد ميزان المدفوعات الجزائري كمتغير اساسي (تابع)، وتحديد جملة من المتغيرات المستقلة التي من شأنها التأثير على تطور المستقل التابع، منها قيمة الصادرات و الواردات، اسعار البترول، اسعار الصرف، معدل التضخم، الناتج الداخلي الخام، المؤشر العام للأسعار، والكتلة النقدية ودواتها (سعر الفائدة والخصم، معدل استرجاع السيولة، معدل الاحتياطي الاجباري). وهذا خلال الفترة الزمنية 1990 الى غاية 2014.

✚ ويمكن صياغة الشكل الرياضي للنموذج كالآتي:

$$Bp = f (Mm, X, M, Pp, Tc , Inf, Cpi, Pib, Dr, Ro, Rel, I)$$

حيث ان:

Bp : ميزان المدفوعات.	I : سعر الفائدة.
M : نسبة الواردات.	Rel : معدل استرجاع السيولة.
Tc : معدل الصرف.	Ro : معدل الاحتياطي الاجباري.
Cpi : المؤشر العام للأسعار.	Dr : معدل الخصم
Bip : الناتج الداخلي الخام.	Inf : معدل التضخم .
X : نسبة الصادرات.	Mm : الكتلة النقدية.
Pp : اسعار البترول.	

يوضح الشكل الموالي نموذج الانحدار ذو الصيغة الاسية، لنمذجة ميزان المدفوعات الجزائري .

من خلال الشكل رقم 3، يمكن كتابة الصيغة الرياضية للنموذج القياسي لميزان المدفوعات الجزائري كالتالي:

$$Bp = 1.303 + 0.896lnmm - 3.018lnm + 2.333lnx + 1.906lnro + 0.597lnrel \\ + 1.051lnldr + 0.184lni + 0.103lnpp + 1.938lntc + 0.659lnpci \\ + 0.045lninf + 1.700lnpib$$

الشكل رقم (3): نتائج تقدير النموذج غير الخطي (الاسي) لميزان المدفوعات الجزائري.

Dependent Variable: LNBP

Method: Least Squares

Date: 05/12/15 Time: 20:24

Sample: 1990 2014

Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.303343	10.60278	-0.122925	0.9042
LNMM	0.896301	0.201396	-4.450443	0.0008
LNMM	-3.018700	2.034369	-1.483851	0.1636
LNMX	2.333417	1.325906	1.759867	0.1039
LNRO	1.906631	1.209209	1.576759	0.1408
LNREL	0.597312	0.865622	0.690039	0.5033
LNDR	-1.051118	1.681620	-0.625063	0.5436
LNLI	0.184368	1.295983	0.142261	0.8892
LNPP	0.103153	0.163172	-0.632169	0.5391
LNLC	1.938933	2.720607	-0.712684	0.4897
LNPCI	0.659737	0.749261	0.880518	0.3959
LNINF	0.045463	0.146184	0.310998	0.7611
LNPIB	1.700102	3.063804	0.554899	0.5892
R-squared	0.881300	Mean dependent var		1.106133
Adjusted R-squared	0.762601	S.D. dependent var		1.577904
S.E. of regression	0.768812	Akaike info criterion		2.618090
Sum squared resid	7.092861	Schwarz criterion		3.251905
Log likelihood	-19.72613	F-statistic		7.424632
Durbin-Watson stat	1.797126	Prob(F-statistic)		0.000758

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

اولا: تقييم النموذج اقتصاديا:

العلاقة طردية بين ميزان المدفوعات و الصادرات واسعار البترول، هذا ما يوضحه اشارة المعلمتين الموجبتين، وهذا ما يتوافق تماما مع الواقع الاقتصادي الجزائري الذي يتركز أساسا على قيمة صادراته من البترول و الغاز الطبيعي، اذا ان زيادة سعر البترول بوحدة واحدة تؤدي لزيادة رصيد ميزان المدفوعات ب 0,103 وحدة ، وايضا نجد ان زيادة الصادرات بوحدة واحدة يقابله زيادة رصيد ميزان المدفوعات ب 2,333 وحدة، وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية، حيث ان الاقتصاد الجزائري يتركز على الصادرات النفطية بما نسبته 97% من اجمالي الصادرات (اقتصاد وحيد القطاع). بالإضافة

الى هذا نلاحظ العلاقة العكسية بين ميزان المدفوعات والواردات، وهذا ما يتضح من خلال اشارة المعلمة السالبة، حيث أنه كلما زادت نسبة الواردات بوحدة واحدة، انخفض رصيد الميزان ب 3,018 وحدة. في المقابل نجد معلمة سعر الصرف الأجنبي موجبة (1,938)، بمعنى ان العلاقة طردية هي أيضا مع تطورات ميزان المدفوعات، هذا الاخير الذي تتم تسوية أغلبية معاملاته الاقتصادية مع العالم الخارجي بالعملة الصعبة(الدولار)، فارتفاع سعر الصرف تتخض القيمة الحقيقية للعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة مع الأقطار الأخرى، و زيادة الطلب الأجنبي عليها، وبالتالي تحقيق فائض أو رصيد موجب في ميزان المدفوعات، والعكس عند انخفاض سعر الصرف الأجنبي، وارتفاع العملة المحلية.

تأثير الكتلة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات، وتشير إلى أن زيادة الكتلة النقدية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الرصيد الكلي لميزان المدفوعات ب 0,896 وحدة، وبذلك فإن إشارة المعلمة الموجبة تتطابق و معطيات النظرية الاقتصادية، حيث تمثل الكتلة النقدية (الأموال الجاهزة النقدية(الأوراق النقدية، النقود المعدنية، الودائع تحت الطلب)، والأموال الجاهزة شبه النقدية (الودائع لأجل، الحسابات على الدفتر)) ، وبذلك فإن زيادة عرض العملات المحلية يؤدي إلى انخفاض قيمتها، وبالتالي انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج الداخلية مقارنة مع مثيلاتها الأجنبية، ما يؤدي انخفاض الأسعار المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات الوطنية للخارج ، وبذلك زيادة رصيد ميزان المدفوعات.

العلاقة عكسية بين تغيرات ميزان المدفوعات و الناتج الداخلي الخام ، حيث تؤدي زيادة الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة إلى انخفاض الرصيد النهائي لميزان المدفوعات ب 1,7 وحدة، يفسر هذا اقتصادياً بأن زيادة الناتج الداخلي الخام أي إجمالي السلع و الخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال سنة عادة، يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للدولة، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات. وهذا ما ينطبق على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الواردات من السلع و الخدمات لتلبية حاجيات الأفراد، و نقص السلع الصناعية و الخدمات الموجهة للتصدير حيث أن كل ما ينتج يستهلك محلياً. وهذا ما نجده في المؤشر العام للأسعار لأنه يقيس متوسط التغير السعري في مجموعة ثابتة من السلع الأساسية التي يتم شراؤها من قبل المستهلكين، وارتفاع هذا المؤشر يعني انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف عوامل الانتاج المحلية، وزيادة تنافسية المنتجات الوطنية، وبالتالي ارتفاع نسبة الصادرات، مقابل تراجع الواردات، حيث أن زيادة المؤشر القياسي لأسعار المستهلك بوحدة واحدة، يزداد الرصيد الكلي لميزان المدفوعات ب 0,659 وحدة.

إذا ارتفع سعر الفائدة بوحدة واحدة ، فإننا نجد ان اثره على ميزان المدفوعات يظهر بالزيادة بقيمة 0,18 وحدة، و نفس الشيء بالنسبة لسعر الخصم حيث اذا ارتفع بوحدة واحدة نجد ان ميزان المدفوعات يرتفع بمقدار 1,05 وحدة ، وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية .
اما الاحتياطي الاجباري، فانه اذا ارتفعت نسبته المفروضة على البنوك التجارية، فان رصيد اجمالي هذه الاحتياطات يزيد على مستوى بنك الجزائر، رصيد ميزان المدفوعات ينخفض بمقدار - 0,047، لقلة جذب الاستثمارات وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية
معدل استرجاع السيولة (اداة التنظيم النهائي)، تتميز هذه الاداة بالمرونة مقارنة بالاحتياطي الالزامي، اذ يمكن تعديلها كل يوم، كما ان المشاركة في عمليات استرجاع السيولة ليست اجبارية، ما يتيح لكل بنك امكانية تسيير سيولته ووفقا للنموذج الشكل رقم 3، فانها تساهم برفع رصيد ميزان المدفوعات بما قيمته 0,597 وحدة، وقد اثبتت هذه الاداة فعاليتها في السياسة النقدية الجزائرية رغم حداثة استخدامها 2001، حيث اصبحت اكثر اداة استخداما من طرف البنك الجزائري.

ثانيا: تقييم النموذج احصائيا:

- 1- **احتمال كل معلمة (prob):** لدينا احتمال كل المتغيرات خارجية موجب واحتمال 6 متغيرات منها اكبر من 0,5
هذا يعني ان معظم العوامل المختارة، لها تأثير كبير على المتغير التابع (رصيد ميزان المدفوعات)، ولها معنوية احصائية فردية جد مقبولة على النموذج محل الدراسة.
- 2- **معامل التحديد R^2 :** قدر ب **$R^2 = 0.881$** ، وهو يمثل النسبة المئوية للتغير الكلي في المتغير التابع **BP** وهذه النسبة كبيرة قريبة من الواحد، ما يعني ان ميزان المدفوعات مرتبط ارتباطا قويا بالمتغيرات المستقلة له ، وكذلك اذا لاحظنا مقياس جودة التوفيق **$R^2 = 0.761$** ، فإننا نجد كذلك ان ميزان المدفوعات مرتبط ارتباطا قويا بالمتغيرات المستقلة.
- 3- **اختبار فيشر F :** القيمة المقدرة لاختبار فيشر للنموذج تساوي **$F_c = 7,424$** ، وبمقارنتها بالقيمة المجدولة عند n عدد المشاهدات 25 و k عدد المعالم المقدرة 12 ودرجة معنوية **$\alpha = 5\%$** ، نجد **$F_\alpha = 2,16$** . نجد ان **$F_\alpha < F_c$** ، هذا يعني انه يوجد على الاقل متغيرا مستقلا **X_i** من المتغيرات الخارجية يمارس تأثيره على المتغير التابع (ميزان المدفوعات).
- 4- **اختبار ستودنت T :** القيمة المجدولة **T_α** عند **$n = 25$** و **$K = 12$** ، ودرجة ثقة **$\alpha = 5\%$** ، قدرت **$T_\alpha = 1.708$** ، وبمقارنتها بالقيم المحسوبة **T_c** في النموذج اعلاه على حدى، نجد ان معظم **T_c** اقل من **T_α** ، وهذا يعني ان كل المتغيرات المستقلة **X_i** تؤثر فعلا في المتغير التابع (رصيد ميزان المدفوعات).

ونلاحظ أيضا ان مجالات الثقة للمعالم المعنوية، محصورة بين $-2 < Tc < 2$ ، ما يعني ان المعلمات غير متحيزة ، ويمكننا الاعتماد عليها في دراسة النموذج (التأثير في رصيد ميزان المدفوعات).

5- الانحراف المعياري للمقدرات (Se): من النموذج نجد $Se = 0,768$ ، هذه القيمة قريبة من الصفر $Se < 1$ ما يعني ان للمقدرات (المتغيرات الخارجية المؤثرة في ميزان المدفوعات) معنوية احصائية جدية.

6- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار ديرين واتسون (D.W): من النموذج نجد ان قيمة $Dw = 1.797$ ، ونجد ان القيمة الجدولية (4-1,797)=2,203، هذه القيمة اكبر من الصفر اي موجبة تماما ، لذا بإسقاطها على قيم الجدولية لاختبار ديرين واتسون Dw ، فإنها تقع في المجال الموجب تماما ما يعني انه يوجد ارتباط ذاتي موجب بين متغيرات الظاهرة المدروسة ، { بين ميزان المدفوعات الجزائري و المتغيرات (الخارجية) المستقلة المؤثرة فيه }.

ثالثا: تشخيص النموذج: يمكننا ذلك من خلال مجموعة من النتائج منها:

1- اختبار دالة الارتباط الذاتي للنموذج:

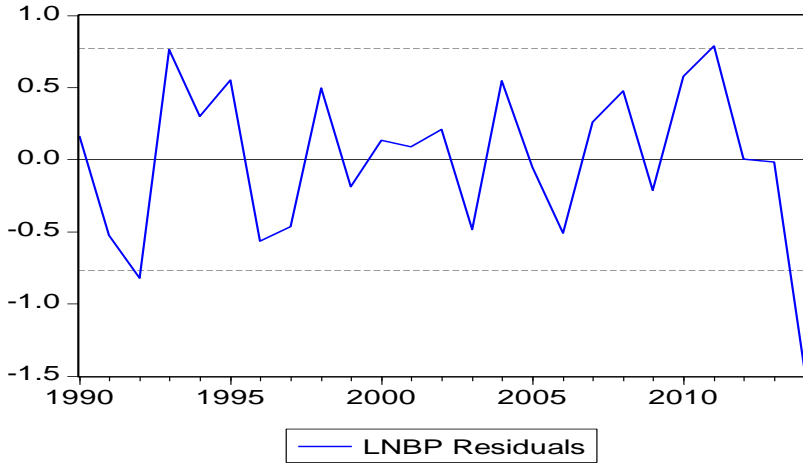
الشكل رقم (4): تطور معاملات الارتباط الذاتي.

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.000	0.000	0.000	-0.053	-0.053	0.0788	0.779
2	0.185	0.188	0.188	-0.185	-0.188	1.0838	0.582
3	0.131	0.159	0.159	-0.131	-0.159	1.6143	0.656
4	0.117	0.186	0.186	-0.117	-0.186	2.0551	0.726
5	0.028	0.066	0.066	0.028	-0.066	2.0820	0.838
6	0.028	0.131	0.131	-0.028	-0.131	2.1100	0.909
7	0.005	0.089	0.089	-0.005	-0.089	2.1110	0.953
8	0.017	0.106	0.106	-0.017	-0.106	2.1222	0.977
9	0.098	0.036	0.036	0.098	0.036	2.5292	0.960
10	0.089	0.152	0.152	-0.089	-0.152	2.8881	0.984
11	0.092	0.076	0.076	0.092	0.076	3.2991	0.966
12	0.078	0.127	0.127	-0.078	-0.127	3.6112	0.989

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews.

من الشكل رقم (4) ، ومن ملاحظة تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي ، نجد انها معنويا تساوي الصفر وتقع في مجال الثقة $\left\{ -\frac{1,96}{\sqrt{t}}, \frac{1,96}{\sqrt{t}} \right\}$ ، ما يعني ان سلسلة البواقي مستقرة.

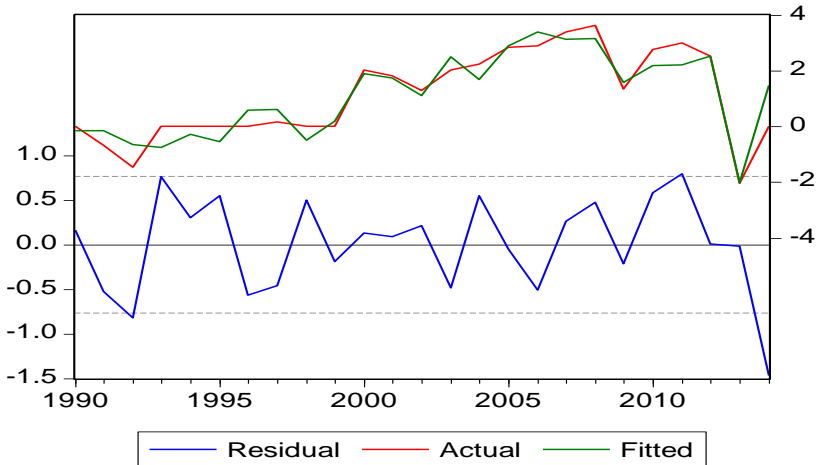
الشكل رقم(5): دالة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews

من الشكل رقم (5)، ومن ملاحظة دالة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي (دراسة استقراريه مربعات البواقي)، نجد انها تقع كلها داخل مجال الثقة $\left\{ -\frac{1.96}{\sqrt{t}}, \frac{1.96}{\sqrt{t}} \right\}$ ، بمعنى انها قريبة من الصفر (ذات تشويش ابيض).

الشكل رقم (6): التمثيل البياني للبواقي والمقارنة بين القيم الفعلية والتقديرية للنموذج.



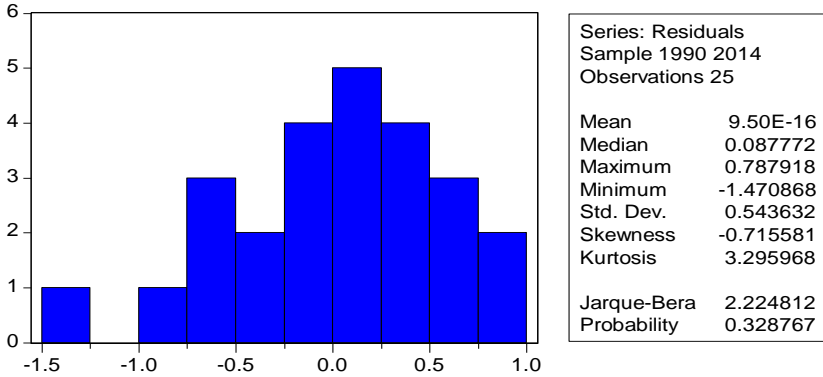
المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews

من الشكل رقم 6، نلاحظ ان هناك تطابق كبير بين منحني القيم الفعلية **Actue** والمقدرة **Fitted** ، وهذا يفسر ان النموذج محل الدراسة، يتطابق ووضعية الاقتصاد الجزائري (امكانية اعتماد النموذج في التقدير).

وعليه فان دراسة استقراره دالة الارتباط الخاصة بالنموذج ذات نتيجة جيدة.

2- اختبار التوزيع الطبيعي للباقي (اختبار جاك بيرا):

الشكل رقم 7: نتائج اختبار جاك بيرا:



المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews

نلاحظ ان قيمة $jarque - bera = 2,224$ ، وهي اصغر من القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع X^2 ، بدرجة حرية 2، و درجة ثقة $\alpha = 5\%$ ، وعليه $5.99 = X^2_{0,95}(2)$ ، ومنه فان فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء مقبولة.

3- اختبار تجانس الاخطاء **ARCH - LM**:

ARCH Test:

F-statistic	0.223918	Probability	0.640732
Obs*R-squared	0.241813	Probability	0.622900

قيمة **ARCH - LM** المحسوبة $Obs - R * = 0,241$ ، وهي اقل من القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع X^2 بدرجة حرية 1، ودرجة ثقة $\alpha = 5\%$ ، والتي تقدر ب $X^2_{0,95}(1) = 3.84$ ، وهذا يعني ان تباين الاخطاء متجانس.

4- اختبار تجانس الاخطاء **White**:

White Heteroskedasticity Test:

Obs*R-squared	20.00000	Probability	0.405761
---------------	----------	-------------	----------

إحصائية **White** المحسوبة قدرت ب 20.0، وهي أقل من القيمة المجدولة لكاي X^2 ، بدرجة حرية 12، وعند درجة معنوية $\alpha = 5\%$ نجد $X^2_{0,950}(12) = 21,03$ ، وعليه فان تباين الاخطاء متجانس.

نتائج الدراسة:

من خلال تقييم النموذج المدروس اقتصاديا واحصائيا و تشخيصه، وتحليل النتائج التي كانت كلها ايجابية وجيدة احصائيا، نستنتج بان النموذج محل الدراسة مقبول لتفسير حالة ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1990-2014، وذلك بناء على النتائج التالية:

النموذج محدد من قبل المتغيرات الخارجية المتمثلة في حجم الكتلة النقدية، الصادرات النفطية، اسعار البترول، الواردات، سعر الصرف، اسعار الفائدة، معدلات التضخم، الناتج الداخلي الخام، المؤشر العام للأسعار، معدل الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني، مع امكانية وجود متغيرات اخرى من الممكن ان تمارس تأثيرها ايضا على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري(المتغير التابع)، كنسبة المديونية، معدلات النمو الاقتصادي... الخ، والتي يعبر عنها بالمتغير العشوائي $C=1.303$ الذي يشير الى احتمالات الخطأ والمتغيرات المهمة اثناء الدراسة.

المتغيرات المستقلة تحدد 98,57% من الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، وهي نسبة تفسير عالية جدا والمنتقبة 1,43% تمثل العوامل الخارجية الاخرى غير المدرجة في تحليل النموذج، وهي ضئيلة مقارنة بالمعنوية الكلية للنموذج المتوصل اليها.

من خلال النموذج نلاحظ ان تأثير المتغيرات يكون بالترتيب التالي: الصادرات، الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف، الاحتياطي الاجباري، معدل الخصم، الكتلة النقدية، المؤشر العام للأسعار، اسعار البترول، معدل التضخم، اسعار الفائدة معدل استرجاع السيولة، وفي الاخير نسبة الواردات، هذا يبرهن على صحة النظرية الاقتصادية ودور ادوات السياسة النقدية في تعديل رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.

خاتمة:

ان ميزان المدفوعات الجزائري في بداية التسعينات كان متذبذب ، تارة يحقق فائض بسيط جدا و تارة يحقق عجز لسنوات متتالية ، وهذا ما يبرهن على ان الاصلاحات الاقتصادية لم تؤثر بشكل ايجابي على وضعية الاقتصاد.

من خلال الدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائرية، نجد ان هذه الاخيرة ذات دور فعال في رصيد ميزان المدفوعات، حيث لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية ينبغي نقل أثرها عبر القنوات ممثلة في سعر الفائدة التي هي محل المعاملات المصرفية(الإقراض

والاستدانة) تساهم السياسة النقدية في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، أما الثانية فهي سعر الصرف، بحيث نجد ان لتغيرات الصرف انعكاسات على المعاملات الخارجية، وبالتالي على حجم وقيمة الاستيراد والتصدير.

ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال المتعاملين الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات. وهكذا نجد أن تقليل حجم النقود الائتمانية داخل الاقتصاد الوطني من خلال رفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات.

جدول رقم 1: يمثل تطور المتغيرات الخارجية المتدخلة في النموذج القياسي للجزائر من 1990-2014.

obs	BP	MM	I	D R	R O	RE L	X	M	CPI	INF	PP	TC	PIB
1990	-0.24	343.1	8	10.5	0	0	12.35	9.77	117.9	25.88	20.55	8.958	555.668
1991	0.51	415.27	10.5	10	0	0	11.97	7.77	148.4	31.67	20.08	18.473	842.998
1992	0.23	515.902	11.5	11.5	0	0	11	8.3	195.4	20.54	17.52	21.836	1047.281
1993	-0.01	627.427	11.7	11.5	0	0	9.9	7.99	235.5	29.04	16.26	23.345	1160.74
1994	-4.38	723.514	18.5	15	2.5	0	8.6	9.15	303.9	29.78	17.57	35.059	1468.733
1995	-6.33	799.562	15	14	2.5	0	9.7	10.1	394.4	18.67	21.65	47.741	1743.632
1996	-2.09	915.058	14	13	2.5	0	12.6	9.09	468.1	5.73	19.46	54.753	2256.713
1997	1.16	1081.518	12.5	11	2.5	0	13.18	8.1	494.9	4.95	1791	57.711	2432.463
1998	-1.74	1592.461	9.5	9.5	2.5	0	9.77	8.6	519.4	2.64	1285	58.748	2444.37
1999	-2.38	1789.35	9.5	8.5	2.5	0	11.91	8.9	533.2	0.33	28.5	66.641	2825.227
2000	7.57	2022.534	8.5	6.5	2.5	0	21.06	9.3	535	4.22	24.85	75.316	3698.684
2001	6.19	2473.516	8.5	6	3	0	18.53	9.5	557.6	1.41	28.5	77.269	3784.805
2002	3.66	2901.532	5.5	5.5	4.25	2.7	18.11	11.9	101.43	2.58	29	79.686	4042.458
2003	7.47	3354.422	4.5	4.5	6.25	1.7	23.98	12.38	105.75	3.6	29.03	77.376	4713.013

2004	9.25	3738.037	4	4.5	6	0.75	31.55	17.95	109.95	1.6	38.66	72.066	5520.607
2005	16.94	4146.906	4	4	6	1.25	45.59	19.86	111.47	1.85	54.64	73.363	6861.324
2006	17.73	4146.906	1.8	4	6	1.25	53.61	20.68	114.05	2.3	65.85	72.646	8520.6
2007	29.55	4933.7	1.8	4	6	1.75	59.61	26.39	118.24	4.1	74.95	72.66	9306.2
2008	36.99	5994	1.8	4	8	1.25	78.58	37.99	123.99	3.4	99.97	72.494	11043.7
2009	3.85	7178.7	1.8	4	8	0.75	45.18	37.4	131.1	574	62.3	72.73	9968.0
2010	15.58	8162.8	1.8	4	9	0.75	57.09	38.8	136.23	4.71	80.15	73.9	11991.6
2011	20.14	9929.2	1.8	4	9	0.75	71.66	46.92	142.39	4.52	112.94	76.05	14526.8
2012	12.3	11015.1	1.8	4	11	0.75	72.62	50.37	155.05	8.89	110.3	78.1	15843.0
2013	0.13	1194151	1.8	4	12	0.75	65.48	54.99	160.1	4.15	112.51	78.15	16115.4
2014	-5.88	13673.2	1.8	4	12	0.75	61.17	58.33	164.77	2.92	111.4	87.9	16569.3

الهوامش والإحالات:

1. مفتاح صالح : النقود والسياسة النقدية (مفهوم ، الأهداف الادوات)، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص99.
2. قدي عبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص53.
3. Marie De la place: « Monnaie et Financement de l'économie », édition DUNOD, Paris, p118
4. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسواق المالية، الأردن، دار حامد للنشر، 2004، ص360
5. حمدي زهير شامية: النقود والمصارف، الاردن، دار زهران للنشر، الطبعة الأولى 1993، ص328
6. عادل أحمد حشيش: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، مصر، دار الجامعة الجديدة، طبعة 2004، ص 71
7. <http://www.giem.info/article/details/ID/79.le> 24/05/2015.
8. ريس فضيل: تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، 2013، ص ص 200-201.
9. زكريا الدوري ويسرى السامرائي: البنوك المركزية والسياسات النقدية، الاردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، طبعة 2006، ص 216.
10. صبحي تادرس قريصة : النقود والبنوك، لبنان (بيروت)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، طبعة 1984، ص168
11. وسام ملاك: الظواهر النقدية على المستوى الدولي (فضايا نقدية ومالية)، لبنان، دار المنهل اللبناني، 2001، ص 16
12. برنبيه و إ- سيمون ترجمة د- عبد الامير ابراهيم شمس الدين: اصول الاقتصاد الكلي، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989، ص 87.

13. السيد محمد احمد السريتي : التجارة الخارجية ، مصر ، الدار الجامعية ، 2009 ، ص ص 229-230.
14. بسام الحجار : العلاقات الاقتصادية الدولية، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2003، ص ص (55-56)
15. كامل البكري: الاقتصاد الدولي -التجارة الدولية والتمويل، مصر، الدار الجامعية ، 2003، ص ص 287-290.
16. وسام ملاك، مرجع سابق، ص 20.
17. هجير عدنان زكي أمين: الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، الأردن، إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص 204
18. كامل البكري: الاقتصاد الدولي(التجارة الخارجية والتمويل)، مصر، الدار الجامعية، 2001، ص 215
19. فليح حسن خلف : العلاقات الاقتصادية الدولية ، مصر ، مؤسسة الوراق للنشر ، 2001 ، ص 242
20. محمود يونس محمد و علي عبد الوهاب نجا: اقتصاديات دولية، مصر، الدار الجامعية، 2009، ص 211
21. هجير عدنان زكي أمين: الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، الأردن، إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص 204
22. احمد فريد مصطفى: الاقتصاد النقدي والدولي، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 365.
23. بريش السعيد : الاقتصاد الكلي، الجزائر، دار العلوم للنشر، 2007، ص 69
24. بسام الحجار : مرجع سابق، ص 64
25. بريش السعيد : مرجع سابق، ص 70.
26. ميثم صاحب عجام: نظرية التمويل ، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2001، ص 231
27. جوزيف دانيالز و ديفيد فانهور ترجمة محمود حسن حسني: اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، السعودية، دار المريخ للنشر، 2007، ص 37
28. دومينيك سلفادور ترجمة محمد رضا علي العدل: الاقتصاد الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون سنة نشر، ص 125.
29. وسام ملاك، مرجع سابق، ص 40
30. محمود طنطاوي الباز : العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، الدار الجامعية، 1984، ص 288